"مونيتور" تدين إخفاء "طارق مساكن" قسريًّا لليوم السادس

هيومن رايتس مونيتور :: HUMAN RIGHTS MONITOR
دقيقة واحدة ·

الأمن يختطف مواطنًا قُبيل إعلان خطبته بعدة أيام بالجيزة

....

اقتحمت قوات الأمن بزي مدني منزل المواطن "طارق محمد أحمد أحمد إبراهيم خليفه"، يبلغ من العمر 26 عامًا، الشهير بـ "طارق مساكن"، بعد مُداهمة المنزل، ومن ثم تم القبض عليه دون سند قانوني أو أذن نيابي واقتياده إلى مكان مجهول وغير معلوم حتى هذه اللحظة وذلك في يوم 12 يوليو/تموز 2016.

كان "طارق"، ينتظر استلام وظيفته كعامل بسوبر ماركت، ويستعد لعقد حفلة خطبته الخميس القادم الموافق 21 يوليو/تموز 2016، وروت والدته التي كانت شاهدة عيان على الواقعة أن قوات الأمن التابعة لقسم "بولاق الدكرور"، بمحافظة الجيزة المقيم بها المواطن، أن قوات الأمن قد استدرجتها لدخول المنزل، الذين قاموا بتفتيشه وتخريب محتوياته، ومن ثم تم القبض عليه وأوهموها أنه سيخضع لبعض التحريات الضرورية، وعليه غير معلوم مكان احتجازه حتى الآن.

تأثرت الأسرة بشكل كبير من المناحي الاقتصادية والاجتماعية جراء اختطافه، بالاضافة إلى أنهم تقدموا بالعديد من الشكاوى والمُطالبات للجهات الحقوقية الرسمية منها وغير الحكومية لكن دون جدوى تُذكر، لتنتهك بذلك السلطات المصرية نص المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا". كذا المادة 1/9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على " لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفًا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه".

وتُطالب بدورها منظمة "هيومن رايتس مونيتور"، السلطات المصرية سرعة الإفراج عن المواطن الذي تم توقيفه تعسفيًا، دون أن يتم إبلاغه بسبب حقيقي لتوقيفه، بما يخالف القانون، كما تُناشد المنظمة السلطات المصرية ضرورة إحترام نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتُحمل المنظمة الجهات الأمنية المسئولية الكاملة عن صحة وأمن وسلامة المواطن.

الأحد 17 يوليو 2016 12:07 م

لليوم السادس على التوالى يواصل الانقلاب العسكرى جريمة الإخفاء القسري لـ"طارق محمد أحمد أحمد إبراهيم خليفه"، 26 عامًا، الشهير بـ "طارق مساكن" منذ أن تم اختطافه بعد مداهمة منزله بتاريخ 12 يوليو الجاري، دون سند قانوني أو إذن نيابي واقتياده إلى مكان مجهول وغير معلوم حتى هذه اللحظة

وذكرت والدة المختطف عبر شكواها التي نشرتها منظمة "هيومن رايتس مونيتور" اليوم الأحد، عبر صفحتها الرسمية على فيس بوك أن نجلها كان يستعد لحفلة خطبته الخميس القادم الموافق 21 يوليو الجاري

وأضافت أن قوات أمن التابعة لقسم "بولاق الدكرور"، بمحافظة الجيزة قد استدرجتها لدخول المنزل وخربوا محتوياته واختطفوا نجلها وأوهموها أنه سيخضع لبعض التحريات الضرورية، ليتم إخفاؤه في جريمة ضد الانسانية مؤكدة تقدمها بالعديد من الشكاوى والمُطالبات للجهات الحقوقية الرسمية منها وغير الحكومية لكن دون جدوى تُذكر، لتنتهك بذلك سلطات الانقلاب نص المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 1/9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

وطالبت "مونيتور" سلطات الانقلاب سرعة الإفراج عن المواطن الذي تم توقيفه تعسفيًا، دون أن يتم إبلاغه بسبب حقيقي لتوقيفه، بما يخالف القانون، مشددة على ضرورة احترام نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، محملة الجهات الأمنية المسئولية الكاملة عن صحة وأمن وسلامة "طارق مساكن".

وأدانت العديد من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية إصرار سلطات الانقلاب على مواصلة الانتهاكات والجرائم بحق مناهضى الانقلاب العسكرى من اعتقال وإخفاء قسرى وجرائم مُمنهجة بحق المعتقلين داخل مقار احتجازهم بسجون الانقلاب مطالبين بوقف الانتهاكات والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت مصر عليها